لنا كلمة

حول اللقاء الصحفي للأخ وزير الخدمة المدنية

توقفت طويلاً عند الحوار الصحفي الذي أجرته صحيفة ١٤ أكتوبر في عددها رقم ١٣٥٨١ الصادر يوم الاثنين الموافق ١٣ نوفمبر ٢٠٠٦م مع الأخ حمود خالد الصوفي وزير الخدمة المدنية والتأمينات الذي استعرض في مقابلته الصحفية عدة قضايا هامة عن الوظائف الحكومية والإصلاحات التي قامت وتقوم بها وزارته، وما قاله الأخ الوزير كلام جميل وكلام معقول لا نشك جميعاً فيما قاله، وفي أهدافه النبيلة لإصلاح الإدارة العامة + الوظيفة العامة.. والشيء الذي لا يختلف عليه اثنان هو أن هناك قد تمت إصلاحات في الإدارة والوظيفية العامة والقوانين واللوائح والأنظمة فيما يخص نظام الخدمة المدنية وعدة نجاحات تحققت في مجال تنفيذ المراحل الأولى من إستراتيجية الأجور والمرتبات.. بالإضافة إلى سعي الوزارة بإنشاء قاعدة للبيانات الوظيفية وتحديد سياسات وآليات التوظيف وإنشاء صندوق الخدمة المدنية حسبما أوضح الأخ وزير الخدمة المدنية في مقابلته الصحفية مع الصحيفة سالفة الذكر حيث أوضح أن هناك مشروع قانون جديد لنظام الوظائف المدنية والمرتبات الخاصة بذلك يجري الانتهاء من صياغتها الآن بمعرفة قيادة الوزارة المختصين في هذا المجال بالإضافة إلى إعادة هيكلة بعض الوحدات والجهات الإدارية الحكومية وفي مقدمة ذلك وزارة الخدمة المدنية والتأمينات بوضع برنامج متكامل لتحديث الخدمة المدنية في إطار التعاون بين حكومة بلادنا والبنك الدولي.. برنامج يتضمن مجموعة متكاملة من المكونات العامة تستهدف تطوير الأنظمة الأساسية لإدارة الموارد البشرية وتحسين الأنظمة المالية والتركيز على إعادة هيكلة الإدارة الحكومية لتطوير الأداء وتبسيط الإجراءات والعمل المكثف لتطوير الأنظمة ووضع أنظمة جديدة بعد أن أصبح الجهاز الإداري الحكومي الحالي مترهلاً يتميز بالروتينية والبيروقراطية الإدارية التي طالما وقفت حجر عثرة أمام الإصلاحات التي تقوم بها الدولة ليس فقط في الوقت الحالي، ولكن منذ فترة طويلة، وإذا كنا فعلاً جادين في إصلاح الإدارة التي تعد (مربط الفرس) ونريد تحقيق إصلاح الوظيفة العامة فلابد أن تكون هناك تغييرات أو تدوير في وظائف الدولة القيادية لأن بقاء المسؤول فترة طويلة خطأ كبير.. لأننا نعرف أن أبدية المنصب.. مفسدة.

والتغيير سنة الحياة.. وأصبح يستلزم توفير الكفاءات الإدارية من ذوي المؤهلات والكفاءات العلمية والخبرات العملية المميزة مع المراعاة بوضع الموظف المناسب في المكان المناسب وليس وضع خريج كلية الشريعة والإسلام في مجال الإحصاء والتخطيط وغيره وغيره!!

مطلوب توفير الكفاءات الإدارية القادرة على قيادة خطط النمو والتغيير بعيداً عن المحسوبية والمناطقية وسياسة المماالة والمحاباة التي يسلكها للأسف البعض من الأشخاص الذين يفتقرون للمسؤولية كما يجب أن تأتي بالأشخاص الذين تتوفر لديهم معرفة الطرق والأساليب الحديثة في الإدارة مع معرفة كيفية تطبيق هذه الطرق والأساليب الحديثة ووضوح مفهوم الدور لدى الأفراد ووضع القوانين واللوائح والأنظمة والتعليمات موضع التنفيذ دون تفرقة بين الأفراد لأسباب موضوعية وفعالية الاتصالات الإدارية وحسن استخدام الموارد المتاحة بأشكالها المختلفة وتهيئة المناخ الملائم لجهابذة الإدارة والخبراء والعلماء والاهتمام بالموارد البشرية مع إعطاء اهتمام لتنشئة الأجيال اللاحقة (صف ثان) وفقاً لمعايير محددة ومواكبة التغيير الفعال والحث على أحداثه.. وشيء جيد أن توفي الحكومة متمثلة بوزارة الخدمة المدنية بهذه الإصلاحات في مجال الإدارة والخدمة المدنية وشروطها وإجراءات التوظيف والموظفين وتحقيق الانضباط ومكافحة الفساد والتسيب والتخلص من ظاهرة الازدواج الوظيفي والعمالة الوهمية والبطالة المقنعة والحد من الاختلالات القائمة ومحاصرة آثارها كما تعمل وعملت الوزارة متمثلة بوزيرها النشيط وقيادة الوزارة على وضع سياسات وإجراءات التوظيف من خلال اتخاذ معايير موضوعية للاختيار الجيد. إلا أن لنا ملاحظة بهذا الصدد وهو أن تعمل الوزارة على تحديد الأسبقية في مجال التوظيف ومنع حدوث خروقات أثناء عملية التعيين ولضمان أفضل السبل وأنجحها لانتقاء الموظفين المعينين من هذه الفئة على أن يكونوا من ذوي المؤهلات العلمية والخبرات العملية والتقيد بأنظمة الدولة وقوانينها، والتقيد بتنفيذها، ولا نريده أن يتهاون أو يجامل على رأي المثل البريطاني: "القوانين شبكة يمر منها السمك الكبير وتحجز السمك الصغير" والحليم يعرف!!

كما نطالب من وزارة الخدمة المدنية أن تراعي تكافؤ الفرص والتنافس الشريف للقبول والفوز بالوظائف المطلوب شغلها وبذل كل اهتمامها بقطع الطريق أمام الوساطات والمحسوبية والرشوة الخ وأن تعمل بصورة جادة لكشف مظاهر التلاعب بالدرجات ومحاربة الفساد بمختلف أشكاله بدون مجاملة أو هوادة وتسوييف القوانين واللوائح النافذة.

لا جدال إذا قلنا إن الإدارة الحديثة والجيدة التي تتبع الأسلوب العلمي والعمل الجاد تعد بمثابة الركيزة التي تستند عليها الوحدات الإدارية الخدمية أو الإنتاجية في تسيير مقدراتها وليس ذلك فقط بل أنها هي التي تعمل على خلق مناخ صحي متكامل يتيح استثمار كافة المقومات والإمكانات وتحصيل أفضل النتائج منها مما يسهم بفاعلية في تحقيق انطلاقها لآفاق النجاح.. ليس هناك من يجعل الواقع الوظيفي لموظفي الدولة في كافة القطاعات المختلفة ويعتقد أن الدولة تعمل ما في وسعها لارضا الموظفين.. وقد لمسنا الكثير من المراجعين على وزارة الخدمة المدنية والكثير من موظفي الجهاز الوظيفي للدولة ذلك التقدم والتحسين والتطوير وحسن الأداء الذي طرأ على ديوان الوزارة وقطاعاتها وأقسامها في الآونة الأخيرة، لكن هناك لدينا ملاحظة وهي أن هناك حاجة ملحة لاقتحام العالم النفسي للموظف من الرغبة الكامنة داخل من يسعى للوظيفة (المبري) حتى الظفر بها وممارسة دوره المعتاد من خلال الواسطة والمحسوبية إلى أن يصل إلى نهاية المرحلة، فهناك أمراض وظيفية استعصت على العلاج بالطب والأعشاب.. مثل اللامبالاة والكسل التزويد والفساد والروتين والتربح من الوظيفة كما نلاحظ أن كثير من الموظفين لايزالون يتعاملون مع المجال الوظيفي على أنه "مولد وصاحبه غائب" ان جاز التعبير بذلك.. بما معناه: مطلوب حسن المعاملة ضد هذا الروتين في بعض الدوائر الحكومية واحسبه من أهم الأهداف على الاطلاق، ذلك ان الروتين وبحسب كوادر وخبراء الإدارة هو أخطر معوقات حركة الحياة ودولاب العمل والاستثمار وبسببه بات التعامل مع أورقة الحكومة مغامرة غير مأمونة العواقب والنتائج.

أحيانا يداهمني احساس بأن الروتين قد دخل في الجين الوراثي للموظف اليمني وصار التخلص منه ضربا من المستحيل والتخلي عنه ينقض الوضوء والحقيقة أن سمعة الروتين الحكومي صارت أسوء من سمعة شارون واولمرت اليهوديين المجرمين، وهذه حكاية طويلة لنا موضوع آخر.

أحمد عبدربه علوي
رئيس دائرة تعيينات القيادات الإدارية - رئاسة مجلس الوزراء

منظمات المجتمع المدني

تطورات واخفاقات

2 - 2

يواصل الأستاذ / علي صالح عبدالله ، وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، في الحلقة الثانية من موضوعه (منظمات المجتمع المدني – تطورات واخفاقات) الحديث عن العوامل المحبطة والمعيقة لدور منظمات المجتمع المدني في بلادنا والتي أدت إلى إخفاقات عديدة ابتعدت به عن الطموحات الكبيرة التي تطلع اليها الناس .

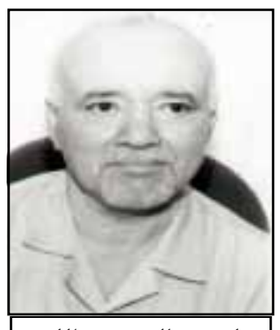

علي صالح عبدالله*

ماهي هذه العوامل وماهي الحلول؟

ثانياً : برغم هذه التطورات الكمية في نشاط منظمات المجتمع المدني وتوفر كل تلك الشروط والمناخات والتسهيلات التي اشرنا اليها فإن حجم واعداد هذه المنظمات لايتناسب واقعياً مع مستوى الخدمة المقدمة واعداد المستفيدين ، كما اظهرت المسوحات الميدانية لدى الوزارة انه مازال هناك الكثير من العوامل المحبطة والمعيقة لدور هذا القطاع من داخله ومن خارجه وهي العوامل التي ادت إلى تعرض هذا القطاع لاخفاقات عديدة ابتعدت به عن الطموحات الكبيرة التي تطلع اليها الناس وكانوا يأملون في أن يحققوا من خلال هذا القطاع بعضاً من الآمال التي احبطت وسنحاول من خلال التالي استعراض اهم العوامل المحبطة والمعيقة لادار هذا القطاع:

١- ان التزايد الكمي في اعداد منظمات المجتمع المدني بالرغم من ايجابيته وعكسه لسلامة وديمقراطية التشريعات وصحة التوجهات الرسمية فأنه قد حدث بشكل متسارع دون اكتمال عدد من المقومات الداخلية والتراكيب التنظيمية لهذه المنظمات ما افقد الكثير منها القدرة على الإدارة السليمة للانشطة وتلبية الاحتياجات الحقيقية للناس والتفهم الواعي لما تضمنه القانون من اهداف ومقاصد نبيلة تستهدف مصلحة العمل الاهلي الامر الذي ادى إلى وقوع الكثير من هذه المنظمات في فخ المخالفات والتجاوزات القانونية .

٢- محدودية الموارد لمتاحة امام هذه المنظمات ونقص التدريب لهيئاته الادارية والمساعدة وغياب التخطيط السليم لاعمالها وسيطرة افراد ووجهات على اداراتها والانحراف بها عن اهدافها وافراغ العمل الاهلي من مضامينه الانسانية .

٣- ان صدور التشريعات الاهلية الجديدة لم يترافق مع برامج متكاملة للتوعية بهذه القوانين الا من بعض الانشطة التوعوية المتواضعة الامر الذي ادى إلى اضعاف التعامل والامتثال الواعي للقوانين وتجاوز دور الهيئات الادارية وبروز الكثير من الظواهر السلبية هذا ناهيك عن الافعال المتعمدة لتجاوز القانون واضعافه من قبل البعض الذين يرفعون الشعارات المنمقة ويؤسسون كيانات او تحالفات غير قانونية تصدر البيانات والاحتجاجات على خلفية من الاهداف السياسية والحزبية .

٤- إعاقة عمل المنظمات الاهلية بتعمد وادخال بعضها في دائرة الاعمال المحظورة والمخالفة لاهداف القانون مثل ممارسة الانشطة الحزبية والسياسية واعمال الدعاية الانتخابية مادة (١٩) من القانون والدخول في المضاربات المالية الخطرة او تسخير بعضها لمصالح قبلية ومناطقية ضيقة لاتنسجم والمصلحة العامة .

٥- استيلاء اعداد قليلة من المنظمات على مصادر التمويل الخارجية وحرمان الاكثرية من هذا المصدر وابتعاد اجندة كثير من المموليين الاجانب عن الاهتمام بتمويل تلك الانشطة التي تلبي الحاجات الحقيقية للناس هذا بالاضافة إلى عدم التزام هذه المنظمات بالمادة (٢٣) من القانون بالإبلاغ عن المساعدات التي تحصل عليها وضعف التنسيق في هذا الجانب بين وزارتي التخطيط والشؤون الاجتماعية والعمل .

٦- انعدام الديمقراطية الداخلية وعدم انتظام عقد الدورات الانتخابية الكاملة في احايين كثيرة وهي من الاسباب الرئيسية التي ادت إلى اتخاذ قرارات الشطب لاعداد كبيرة من المنظمات الاهلية من سجلات الوزارة والمكاتب بالمحافظات (هناك حوالي ١٥٠٠ منظمة اهلية وتعاونية تم شطبها تمهيداً لاستكمال اجراءات تقديمها للقضاء للبت النهائي بوضعها) .

٧- الفهم القاصر للمعاني الانسانية للطوعية والمشاركة واعتبار العمل الاهلي مجالاً للتكسب والمنفعة الشخصية وهذا اثر كثيراً .

٨- عدم توافر هيكلية موحدة للعمل الاهلي تنسق وتوجه جهود المنظمات الاهلية وتحدد الاولويات بالنسبة للانشطة والبرامج وتحرص على تكامل الاعمال وعدم تبديد الموارد المتاحة .

٩- محدودية اداء الجهة الادارية الحكومية المختصة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في ممارسة دورها الاشرافي والرقابي وتحديد مواطن القوة والضعف في نشاط هذه المنظمات لتصحيح الاوضاع ومراجعتها .

١٠- ضعف نظام المعلومات والاحصاء والتوثيق .

١١- ضعف الاعتماد على الذات لدى اعداد كبيرة من المنظمات وغياب كامل للمشروعات المدرة للدخل والاتكال الدائم على مساعدات الحكومة .

٣) بعض الاستخلاصات والآراء من تجربة العمل الأهلي

١/٣ : اظهرت تجربة العمل الاهلي في بلادنا ان النظرة لهذا القطاع وادواره مازالت قاصرة وان شريحة واسعة من قيادات وقواعد هذا القطاع بجمعياته ومؤسساته بحاجة لتطوير داخلي يستهدف مزيداً من التوعية والتشريعات وتعميق الفهم لمبدأ ومفهوم الطوعية والادوار الحقيقية لهذا القطاع المستهدفة المنفعة العامة ولا تهدف إلى الربح المادي ونبذ تلك المفاهيم المنفعية والشخصية والحزبية والدينية والمناطقية الضيقة وهي مفاهيم مازالت تخيم بظلالها الثقيلة على العمل الاهلي .

٢/٣ : أن التشريعات والقوانين الاهلية قد تميزت بالعديد من الخصائص الجيدة خصوصاً مايتعلق بحرية التكوين والتأسيس للمنظمات الاهلية وعدم وجود آية قيود على هذا التأسيس او تمييز بين المواطنين المؤسسين لهذه المنظمات او تغليب الجانب المناطقي او الحزبي في حرية التأسيس وحرية النشاط طالما هو للمنفعة العامة والصالح العام ، وهذا ويبدو واضحاً في الفصول الاولى من القانون بله عن أن القانون قد تعامل بروح المسؤولية والتحفيز مع العاملين والمتطوعين في هذا القطاع واظهر الكثير من المرونة في التعامل مع موضوعات ذات حساسية خاصة مثل التمويل الخارجي وسهولة اجراءات التبرعات .. الخ

٣/٣ : بسبب سهولة وبساطة الاجراءات التأسيسية وديمقراطيتها ادى ذلك إلى اقبال الناس على تأسيس الجمعيات والمؤسسات الاهلية بنوايا ومقاصد حسنة ولكن كان هناك من استغل هذا الوضع بتأسيس منظمات أهلية تختفي وراءها مقاصد ونوايا مبيتة حزبية ودعائية انتخابية وهو ماحصل فعلاً في الحياة المدنية في بلادنا .

٤/٣ : نقص الموارد والامكانات المالية لدى المنظمات الاهلية يعتبر من المشكلات الكبرى التي يواجهها العمل الاهلي بكل انواعه في بلادنا ، والدولة وفقاً للقانون تقدم دعماً مالياً وفنياً وعينياً لاعداد من هذه المنظمات تعد بالمئات وهو امر غير كاف لذلك يلجأ الكثير من المنظمات الأهلية إلى المصدر الخارجي للتمويل من منظمات دولية ودول وصناديق اقليمية ودولية ويحصل بالفعل عدد لا بأس به على هذا النوع من التمويل وهو امر يساعد هذه المنظمات على تنفيذ الانشطة والبرامج ولكن الملاحظة الاساسية في هذا ان الممول الاجنبي عادة مايفرض اجندته في غالب الاحوال ويحدث ان مثل هذه الأجندة قد لاتخدم احتياج المجتمع كما ان غالبية هذه المنظمات المحلية لاتعلن اوتبلغ عن هذا التمويل واين استخدم وفقاً للقانون مما يثير من الشبهات حول استخدامات هذا التمويل .

٥/٣ : أن التطور الكمي الكبير في اعداد المنظمات الأهلية في بلادنا قد فاق التصور ويمثل مظهراً ايجابياً يعكس ديمقراطية التشريعات والاجراءات ولكن ثمة من يطرح ايضاً أن ذلك هو نتيجة طبيعية لحالة اليأس الجماهيري من الادوار الفاضلة والحالة المتردية للاجراءات والتنظيمات السياسية ، وان هذا الاقبال ماهو الا رد فعل معنوي لحالة الاحباط الجماهيري .

٤) بعض الأمل المرجو :

بالرغم من كل هذه الاخفاقات التي اشرنا اليها والناجمة عن تداخل العديد من العوامل المحبطة للعمل الاهلي فإن ثمة أملاً لابد من الاعتراف بوجوده استناداً إلى تلك النتائج الايجابية المحققة فمسيرة هذا القطاع قد قطعت شوطاً وخطوات متقدمة تبعث على التفاؤل وذلك يعود للرؤية السليمة والواثقة للقيادة السياسية بزعامة رئيس الجمهورية الأخ / علي عبدالله صالح والمواقف والخيارات الديمقراطية التي اصبحت التزاماً رسمياً مجتمعياً لايمكن الخروج عنه وحتى لانفرط في التفاؤل ونكون دائماً على امل فأننا نؤكد ان هناك امكانية كبيرة لمزيد من النهوض في اعمال مساهمة هذا القطاع الذي مازال ينمو ويتشكل ويحتاج إلى التوجه لحل مشكلاته ومساعدته على تفعيل ادواره وذلك من خلال التركيز على العوامل التالية :

■ استكمال اللوائح التنفيذية وتنفيذ برنامج للتوعية بالقانون والعمل الطوعي .

■ توجيه الصناديق والمشروعات لمزيد من البرامج التدريبية وتعزيز البناء المؤسسي للمنظمات وتطوير مهاراتها الإدارية والفنية .

■ الابتعاد بالعمل الاهلي عن الاعمال المحظورة في القانون وخصوصاً الحزبية والدعاية الانتخابية.

■ توفير المزيد من الموارد الحكومية واوجه الدعم المالي للمنظمات وفقاً للضوابط والاشتراطات الواردة في القانون .

■ احترام حقوق الاعضاء وتعزيز الديمقراطية الداخلية وعقد الدورات الانتخابية في مواعيدها .

■ الزام الجهات الحكومية بتقديم التسهيلات المالية والافضليات الورادة في القانون .

تخليص الاجهزة الحكومية من بيروقراطية التعامل وممارسة الفهم الحقيقي لدورها هذا القطاع .

■ تفعيل تنفيذ المادة (٢٣) بشأن التمويل الخارجي وتحقيق عدالة التوزيع من خلال التنسيق بين وزارتي الشؤون الاجتماعية والعمل والتخطيط والتعاون الدولي .

■ استكمال هيكلة العمل الاهلي والاستفادة من التجارب الحالية لمجالس التنسيق والتشبيك .

■ تعزيز الدور الرقابي على المنظمات الاهلية بطريقة ديمقراطية ومساعدة للعمل الاهلي في التخلص من تلك الظواهر المرضية التي يعانيها والتطبيق المسؤول والجاد للقانون ولائحته التنفيذية بعيداً عن الانتقائية وتغليب مصلحة المجتمع والعمل الاهلي على كافة المصالح الضارة بالمصلحة العامة .

*وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

الطرقات التي تتكرر فيها الحوادث المرورية م/ لحج الأسباب والمعالجات

تبذل إدارة مرور محافظة لحج جهودا طيبة للوقاية والحد من وقوع الحوادث المرورية المفجعة وكذا الوقاية من مخاطرها وأضرارها ومايتج عنها من مآس وويلات تؤدي الى الموت المحقق ووفاة العديد من الاشخاص الأبرياء ونفقد اعز الناس الى قلوبنا في غمضة عين ودون أي ذنب اقترفوه سوى انهم وقعوا ضحايا سرعتهم الجنونية أو وقعوا ضحايا لسرعة سائق متهور ومستهتر بقواعد وآداب المرور كما تؤدي هذه الحوادث الى تيتم الاطفال وترمل الزوجات وحرمان الآباء والامهات والأهل من أحبائهم وأقاربهم الذين تسفك دماءهم وتزهق أرواحهم في الطرقات كما ينجم عن هذه الحوادث وقوع العديد من الإصابات التي تؤدي إلى الاعاقة والشلل الذي يجعل المصاب قعيد الفراش او يبقى طول عمره على كرسي متحرك ويفقد نعمة الحياة ومباهجها.

ولمعرفة اللجهود التي تبذلها قيادة مرور محافظة لحج التقينا الاخ المقدم قحطان احمد علي مساعد مدير ادارة مرور المحافظة لشؤون السير الذي تفضل مشكورا وشرح لنا تفاصيل الجهود المبذولة للحد من الحوادث المرورية :

لقاء/ محمد قائد علي

الجهود المبذولة

تبذل قيادة ادارة مرور لحج جهودا كبيرة للحد من الحوادث المروري والوقاية من اضرارها ومخاطرها وتنظيم حركة السير والمرور في الشوارع والطرقات العامة والخطوط السريعة في كافة مديريات محافظة لحج ويأتي ذلك من خلال نشر الخدمات المرورية وتوزيع رجال المرور ضباطا وافرادا في مختف الشوارع والطرقات العامة والفرعية وامام رياض الاطفال والمدارس والمعاهد والكليات وكذا على الطرقات الطويل والخطوط السريعة الممتدة والموصلة لبعض المحافظات الاخرى التي دائما مايكثر فيها الحوادث المرورية التي ينتج عنها الكثير من المآسي والويلات المفجعة والمؤلمة التي تهدر وتزهق فيها ارواح بريئة على قارعة الطرقات بسبب السرعة الجنونية والتهور في قيادة السيارات والمركبات والآليات. ولهذا نحرص دائما على نشر الوعي المروري في صفوف السائقين والمواطنين والطلاب من خلال تبني العديد من الفعاليات التي نخصصها للتوعية والتوجيه والارشاد واقامة العديد من المحاضرات الخاصة بالتوعية المرورية من خلال النزول الميداني لضباط المرور الى اغلب المرافق والمصالح والمصانع والورش ورياض الاطفال والمدارس وكذا مواقف ومحطات سيارات وباصات الاجرة وكذا القيام بنشر وتوزيع الارشادات والملصقات المرورية التي تهدف الى التعريف بآداب وقواعد المرور والوسائل السليمة والصحيحة لحركة السير والعبور في السوار والطرقات العامة والفرعية وطرق ووسائل السلامة والامان والوقاية من الحوادث المرورية والتعرف بمخاطر واضرار هذه الحوادث.

الحواث المتكررة في المحافظة

واضاف يقول : نعاني كثيرا من تكرار الحوادث المرورية في اغلب مديريات المحافظة خصوصا في بعض المواقع التي تصنف بـ (النقاط السوداء) وهي المواقع الاكثر خطورة وتكرارا لوقوع الحوادث المرورية المأساوية في اطار الخطوط الحيوية في المحافظة وهذه النقاط تقع في مديريات تبن والحوطة والملاح والقبيطة وردفان وحالمين والمسيمير، اما بقية المديريات فتأتي فيها الحوادث بنسب متفاوتة واقل خطورة. اما تفاصيل النقاط السوداء هي خط مثلث العند حتى مثلث المدخل الشمالي لمدينة الحوطة الواقع في اطار مديرية تبن ومثلث العند القادم من اتجاه محافظة الضالع والقادم من محافظة تعز ومثلث الحوطة القادم من اتجاه محافظة عدن فيلتقي الجميع على سطح طريق ضيق كثير العيوب مضافا اليه اخطاء الانسان موقعا لكثير من الحوادث منذرا بحوادث وكوارث اشد خطورة في المستقبل ان لم يتم توسعة الخط ومعالجة ما فيه من عيوب ونواقص على اقصى سرعة. واستطرد قائلا : وكذا الخط الواقع من المدخل الشمالي لعاصمة المحافظة حتى قرية هران باتجاه الجنوب اضافة الى المساحة المتعثرة عن التوسع (قرية هران – مصنع الثلج) والخط الواقع من امام مصنع الثلوح وحتى امام محطة صبر للبترول الذي تم توسعته وشابه خطأ يؤدي الى وقوع حوادث نظرا لضيق المساحة وعدم وجود حيز للانتظار عند فتحات التحويل وهذا ما نأمل عدم تكراره في مشاريع الطرقات القادمة درءا للضرر.

(الأضرار وطرق المعالجة)

وقال : وكذا الخط الواقع من محطة صبر حتى حدود محافظة عدن هذا الخط نستطيع القول بانه افضل من اي خط آخر من حيث التوسع غير انه لايخلو من العيوب المؤدية الى وقوع الحوادث ومنها حوادث دهس المشاة والتصادم وصدم اجسام ثابتة والاسباب هي : ان هذا الخط يكثر فيه الاماكن التي يتطلب فيها تخصيص ممرات آمنة لعبور المشاة نظرا لعدم وجود الممرات ويكون العبور عشوائيا وعدم تحديد السرعة وهي (٠٣) كم في الساعة مما يؤدي الى وقوع حوادث الدهس

وعدم سفلتة فتحات التحويلات وعدم وجود الاشارات الارضية والعمودية التحديرية لتلك الفتحات، وامام اخطاء السائقين وعدم الانتباه وكثير ما يحاول احدهم تحويل السير في نفس الوقت يحاول احدهم التجاوز فتحصل المفاجأة المؤدية اما الى الاصطدام او هروب احدهم ليصطدم باحد اعمدة الانارة .. وهذا الخط كما هو في كثير من المناطق ولكنه الاهم بحاجة الى تحديد مواقف سيارات للاجرة ومواقف انتظار للسيارات الاخرى، اما الخط من مثلث الحوطة الشمالي وحتى حدود محافظة عدن بحاجة الى ضرورة طلاء المساحة والارصفة والجولات وذلك بطلاء فسفوري عاكس مع مراعاة الجودة وبعض الاماكن بحاجة الى انارة واعادة النظر هندسيا.

وواصل المقدم قحطان احمد علي حديثه فقال : وبالنسبة لخط مثلث العند حتى منطقة حبيل شمس والمسمى بسائلة بله هذه الطريق يتخللها كثير من الانعطافات والمنحنيات الخطرة وكثير من المواقع اصيبت بالتلف اضافة الى حيزها الضيق مما يستدعي ضرورة سرعة النظر فيها انشائيا، علما بان المؤشر الاحصائي للحوادث المرورية خلال العام الماضي سجل رقما مخيفا بالحوادث المرورية الجسيمة لم يسبق ان سجلها من قبل ومنذرة بالمزيد في المستقبل ان لم تحظى بما يلزم من المعالجات العاجلة.

والخط الذي يبدأ من منطقة حبيل شمس مرورا بمديريات الملاح وردفان وحالمين حتى حدود محافظة الضالع خط ضيق يتطلب توسعته وعلى وجه السرعة مع ضرورة معالجة الاختناق المروري الموجود بصرة مستمرة في شارع مدينة الحبيلين عاصمة مديرية ردفان وهذا الامر غاية بالاهمية .. وموقع الخط من مثلث العند وحتى حدود محافظة تعز ضيق بحاجة الى سعة وسرعة معالجة العيوب، وجميع الخطوط الحسيني العند – العند حدود محافظة الضالع – العند حدود محافظة تعز لاتوجد فيها اي اشارات او شاخصات مرورية حتى ابسطها وهي الخطوط الفسفورية المحددة لمعالم ونهر الطريق ومسارها ولما للاشارات المرورية من اهمية فلابد من سرعة معالجتها ليس للحد من الحوادث فحسب بل ولما نعانيه من قانونية ضبط المخالفات وتحديد نوع السبب أو الشخص المتسبب في وقوع الحوادث المرورية وهذه الاشارات ان وجد شيء منها في خط الحسيني حتى حدود محافظة عدن فما هي إلا اشارات ارضية معظمها غير صحيحة وهي اجمالاص قليلة او شاخصات وضعت لأغراض دعائية ولاتغني عن الأمر بشيء طالما لم يتم وضعها على أساس مدروس لخدمة النظام والسلامة المرورية.

حزام الطريق

ومضى يقول: بقى لنا أن نتحدث عن سبب لايقل أهمية عن الاسباب السابقة بل يمكن القول انه من أهمها على الاطلاق وهو ما يتعلق بحزام الطريق والمقصود بحرام أمن "تأمين" الطريق وهو ذلك الحيز الترابي الواقع على حافتي الطريق الاسفلتي وهو بمساحة عرض لاتقل عن ثلاثة متر لكل حيز كمساحة ثانية ومعينة على امتداد الاسفلت أم إذا ما راجعنا اسباب الحوادث المسجلة خلال الفترات الماضية سنجد أن كثيراً منها تقع عند خروج المركبات عن الخط الاسفلتي لأي سبب كان ازدحام أو سرعة في منعطف أو خلل فني وبذلك يختل توازن المركبة ويفقد السائق السيطرة مؤدياً إلأى وقع حادث تصادم أو انقلاب مركبة.

المعضلة والعائق

واختتم المقدم/ قحطان أحمد علي مساعد مدير ادارة مرور محافظة لحج لشؤون السير حديثه قائلاً: هذه المواقع والنقاط السوداء التي يتكرر فيها الحوادث المرورية واسبابها وطرق معالجتها، وبقي لنا أن نذكر المعضلة والعائق المستقبلي الذي يكمن في توسيع البنيان على حساب الخطوط والطرقات وعلى سبيل المثال مايجري في هذه المواقع وهي منطقة الدبا بمديرية الحوطة ومثلث العند بمديرية تبن قرية العشش بالعند مديرية تبن، وتوسيع المحلات على حساب الخط والطريق بمدينة الحوطة عاصمة المحافظة وتوسيع المحلات التجارية على حساب الخط والطريق العام بمدينة الحبيلين عاصمة مديرية ردفان وغير ذلك من المواقع.

مساعد مدير المرور لشؤون السير:

■ النقاط السوداء هي المواقع الأكثر خطورة وتكراراً لوقوع الحوادث المرورية المأساوية

■ الإشارات المرورية لها أهميتها ولابد من سرعة معالجتها ومعظمها غير صحيحة

■ المعضلة والعائق المستقبلي يكمن في توسيع البنيان على حساب الطرقات